فصل ختامى

تقييم الموقف المصرى للسياسة السوفييتية تجاه قضية فلسطين

إن أى تقييم موضوعى صادق وأمين بالنسبة لموقف مصر من قضية فلسطين ، ينتهى إلى أن سياسة مصر فى هذا الميدان ثابتة لم تتغير ، وكل ما فى الأمر أنه بدلا من التحدث مع من لا يملكون قدرة التنفيذ أصبح التحدث مع من يملكون قوة الضغط (وإمكانية) الحركة بالنسبة لإسرائيل . . ألا وهى أمريكا : ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل قد أصبحت حقيقة بواسطة القوتين العظميين وإذا وجد من يضع رأسه فى الرمال فإن مصر ليست معه ، فإسرائيل حقيقة قائمة .

وإذا كان تاريخ أمريكا فى المنطقة العربية يحكم عليها وليس لها ، فإن ذلك لايعنى أن يبقى العرب على خصام معها ، وأن يرفضوا التحدث إليها وإشراكها فى التوصل إلى السلام العادل والدائم فى المنطقة ، وإشراك أمريكا فى جهود السلام العادل لايعنى تخلى مصر عن مبادئها ، ومن الثابت أن مصر استطاعت

السادات السوفييت فيما ألمحوا إليه من تشكيك فى موقف مصر ، واعتبرهم بمثابة « الوسواس الخناس » الذى يبلغ المذكرات سرًّا ، وأكد السادات – بالرغم من ذلك – على حرص مصر أن تكون علاقاتها بالسوفييت قوية وبناءة ، وهو مالم يصدقه السوفييت الذين توهموا أن مصر تسعى إلى صداقة الولايات المتحدة على حساب صداقتها بالاتحاد السوفيتى .

وعموماً فقد تخلى السوفييت عن مرونتهم وصبرهم ، واعتبروا أن التوصل إلى هذه الاتفاقية قد تم فى إطار الدبلوماسية الأمريكية وحدها ، وفى غيبة كاملة للاتحاد السوفيتى ، متجاهلين أنهم لم يتبوءوا قط المكانة اللائقة بهم ، والتى من حقهم الطبيعى ، فى التوصل إلى السلام الدائم والعادل فى المنطقة ، والحقيقة أن السوفييت لم يكونوا راضين فى هذه الفترة عن التطورات الداخلية فى مصر ، بدليل أنهم وثقوا علاقاتهم أكثر وأكثر بالأطراف الأكثر تطرفاً فى العالم العربى .

أما عن موقف الولايات المتحدة من هذا الانسحاب .. فمن الثابت أنها قد كسبت من الانسحاب الإسرائيلى فى إثبات وجودها العالمى ، ووجودها داخل المنطقة أيضاً ، فقد أثبتت أنها تستطيع أن تلعب بإسرائيل لعبة السلام كما لعبت بها قبل ذلك مراراً لعبة الحرب ، وكانت النتيجة إغلاق قناة السويس ، ثم التضامن العربى الذى أدى إلى شهر البترول سلاحاً يمس مصالح معظم دول العالم ، وكانت النتيجة أن أصبحت دول أوربا وآسيا تحمل الولايات المتحدة مسئولية متاعبها الاقتصادية بسبب موقفها من إسرائيل ، وقد اعترف كسينجر فى محادثاته مع إسرائيل آنئذ بأن القضية لم تعد قضية الشرق الأوسط ، ولكنها قضية تهدد تحالف الولايات المتحدة مع دول أوربا الغربية ومع اليابان ، وأن الولايات المتحدة – كما ذكر كسينجر – لاتحدد موقفها على أساس كيانها كقوة

دولية تضطر إلى حماية وإثبات قوتها وذلك بجانب ماا كتسبته من تعديل علاقتها بدول المنطقة ، وفتح أسواقها للمنطقة كلها بما فيها أسواق السلاح ، حتى مصر أعلنت آنئذ أنها ستحاول شراء السلاح الأمريكى .

وكان طبيعيًّا أن يأتى رد فعل منظمة التحرير الفلسطينية ضد مصر ، عند الانسحاب الإسرائيلى الثانى من سيناء ، نظراً لأن السوفييت قد استقطبوا المنظمة وجعلوها تدور فى فلكهم ، وقد انعكس ذلك على تركيز عناصر معادية فى إثارة معارك بين مصر والمنظمة ، بالرغم من أن السادات لم يعترف إطلاقاً وفى كل جهوده اللاحقة أيضاً – بحل لايشمل الفلسطينيين ، ويخاطب السادات الفلسطينيين عموماً ، وياسر عرفات على وجه الخصوص قائلا : « إن الأخ ياسر عرفات قد تنكر لما قامت به مصر للقضية الفلسطينية » ، وكان ياسر عرفات قد أصدر تصريحاً ختمه بقوله : تُخطئ أمريكا وإسرائيل إن اعتقدتا أن الجيش المصرى سيقف مكتوف اليدين إذا ضربت الثورة الفلسطينية ، وأن السلام لن يكون أمريكيا ، وأن السلام هو سلام فلسطين »

وإزاء هذا التحريض قامت مصر بإغلاق إذاعة صوت الثورة الفلسطينية فى القاهرة ، وواضح أن الرئيس السادات قد اعتبر ردود فعل اتفاق الاشتباك الثانى مع إسرائيل بمثابة شرخ عميق فى الجدار العربى ، فالرأى العام العالمى يرفض هزيمة إسرائيل ، وأن اللف والدوران ورمى إسرائيل فى البحر والقضاء على إسرائيل .. كل هذا الكلام اعتبره السادات لايمثل الحقيقة ، فضلا عن أن الهدف الأسمى بالنسبة للعرب ينبغى أن يكون عملا وطنيًّا قوميًّا للفلسطينيين يستعيدون به حقوقهم التى انطمست تحت الرمال طيلة ثلاثين عاماً ، وهو ماعبر عنه السادات فى مناسبات عديدة انطلاقاً من أن مصر هى ثلث العرب ، فهى

مستودع القوى البشرية الطبيعى ، وخط الطاقة الحيوى الأول فى المنطقة ، ومن ثم فهى آلة الحرب الأساسية ، وقلعة العروبة وقوتها الضاربة ، ومصر بالجغرافيا والديموغرافيا وبالتاريخ والحضارة – عاصمة للعرب إستراتيجيا ، على كتفيها وقع عبء الدفاع عن المنطقة كلها عبر التاريخ ، وإليها آلت بالضرورة مسئولية حل المشكلة الفلسطينية ، وإذا كان السلام والحرب يبدآن من فلسطين – على حد قول ياسر عرفات فى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥ – فإننا نضيف أن السلام والحرب يتحددان من مصر ، حيث تأخذ مشكلة فلسطين لا على أنها مجرد قضية قومية عليا تخص كل العرب على السواء ، ولكن أيضاً تأخذها مصر كقضية وطنية .. قضية مصرية بحتة ، بمعنى أنها تخصها مباشرة مثلما تخصها أية مشكلة داخلية ، ومصر برغم أنها ليست دولة بترولية – بالمقياس العربى – فإنها رحبت بهذه القوة الإستراتيجية للعرب دون أية حساسية منها أو تقليل من مسئوليتها تجاه مشكلة فلسطين ، حيث كرست ربع قرن من الصراع المستميت خاضت مصر خلال تلك الفترة أربع حروب قاسية ومريرة ، وفقدت نحو ١٠٠ ألف شهيد ، وأنفقت مالا يقل عن ٢٥ ألف مليون جنيه عدا الخسائر المادية ، والتخريب الإقليمى الرهيب والمصالح الاقتصادية حتى أصبحت كما وصفها أحد الباحثين بأنها هى الضحية الثانية لإسرائيل بعد فلسطين ، وأصبحت بالتالى من أفقر البلاد العربية بعد أن كانت أغناها .

وانطلاقاً من هذا المفهوم فقد أعلنت مصر التزامها الكامل بقرارات مؤتمرى القمة فى الرباط والجزائر ، خاصة فيما يتعلق بانسحاب إسرائيل وحقوق شعب فلسطين ، وأن ماحدث سواء فيما يتعلق باتفاقيات فك الارتباط الأول بين مصر وإسرائيل ، وسوريا وإسرائيل ، وكذلك فك الارتباط الثانى على الجبهة

المصرية ، لم يكن سوى خطوات عسكرية تمهد الحل للتوصل إلى سلام نهائى على أساس قرارات الأمم المتحدة ، وبالتالى فقد أخطأ السوفيت ومن يدور فى فلكهم فى تصوراتهم أن فك الارتباط الثانى بين مصر وإسرائيل كان إجراءً نهائيًا منفرداً ، ولم يكن هناك بالتالى أى مغزى لهذا الاتفاق كما ادعت بعض أجهزة الإعلام العربية آنئذ ، والتى غضبت ورفضت واستنكرت هذا الاتفاق ، ولم تكن صيغة الاتفاق جديدة على الصعيد العربى آنئذ ، فلقد وقعت سوريا ومصر ولبنان اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل عام ١٩٤٩ ، ونصت بياناتها على أنها اتفاقيات بين حكومات هذه الدول وحكومة إسرائيل ، كان هذا فى الوقت الذى لاتوجد فيه أية أرض مصرية أو سورية خاضعة للاحتلال الإسرائيلى ، وكانت إسرائيل لاتحتل إلا أرضاً فلسطينية ، وكانت المشكلة لاتزال محصورة فى المشكلة الفلسطينية ، ومع ذلك تم توقيع اتفاقيات الهدنة مع الحكومة الإسرائيلية وقياساً على ذلك فقد أوضحت مصر أن اتفاق فك الارتباط عام ١٩٧٥ لايمكن مقارنته بما جاء فى اتفاقية الهدنة السورية الإسرائيلية ، والمصرية الإسرائيلية ، وقد تمسك العرب باتفاقيات الهدنة لأنها الوثيقة الدولية الوحيدة التى اعترفت فيها إسرائيل كتابة بالحدود الدولية لأطراف النزاع ، لذلك أراد بن جوريون أن يتخلص منها من طرف واحد حينما أعلن عام ١٩٥٦ أن هذه الاتفاقيات قد ماتت ودفنت .

غير أن المنظمات الفلسطينية استمرت فى مهاجمتها للموقف المصرى ، وتذرعت بحجج مرور البضائع الإسرائيلية عبر قناة السويس ، وتجاهلت أن السلطات المصرية فى عهد الرئيس عبد الناصر كانت تسمح بمرور البضائع الإسرائيلية ، وبالرغم من ذلك فقد اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية مصر

بالضعف والعزلة ، وهو ماحدا بالرئيس السادات فى مناسبات عديدة أن يعاتب المنظمات الفلسطينية عموماً ، وياسر عرفات وزملاءه على وجه الخصوص ، لاعتقادهم أن مصر قد ضعفت وانعزلت ، موضحاً أن افتراض هذا المنطق تجاه مصر سوف يشجع بعض المنظمات على التهجم على مصر ، وأن مصر تعلمت من تجاربها الماضية – بخصوص الاستقطاب المصرى لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ أكثر من عشر سنوات – ألا تستأثر مصر بمنظمة فلسطينية تابعة لها لتحميها مثلما حدث مع الكويت أو السعودية أو العراق أو ليبيا ، وأن سوريا حينما اتفقت مع كسينجر على فك الاشتباك الأول لم تهاجمها أية منظمة فلسطينية ، وحينما اتفقت مع الملك حسين على قيادة مشتركة لم تهاجمها أية منظمة ، وأن أسباب ذلك ترجع إلى أن سوريا تعيش فى حماية منظمة فلسطينية وتعيش معها فى أمان داخلى ، إلى حد أنه ليس من حق أى فرد فى هذه المنظمة أن يخرج إلى الشارع مسلحاً ، وتأسيساً على ذلك كان يمكن لمصر أن تقيم هى الأخرى منظمة تعيش هى أيضاً فى حمايتها ، خاصة أن شخصيات فلسطينية كثيرة تقدمت تعرض نفسها على مصر ، لكن مصر لم تفعل ذلك قطّ وهو ما يؤكد استمرارية الموقف المصرى قويًّا بدرجة أن يتعامل مع الشعب الفلسطينى كله كوحدة ، حتى وهو ممزق بين تعدد المذاهب .

وفى مناسبة مرور عامين على حرب أكتوبر كشف السادات فى خطابه عن بعض حقائق الزوبعة التى حاول « البعض » إثارتها ضد مصر ، والتى وصفها السادات بأنها وإن اختلفت بواعثها فإنها كلها تجاوزت كل حدود الحوار المقبول والجدل الجاد ، وأنها أيضاً تسابقت فى الهبوط والإسفاف إزاء قضية مصيرية للأمة العربية ، وتحدث السادات عن ثلاث مسرحيات لحزب البعث السورى ،

وفى كل مسرحية منها كان يحاول أن يصور مصر على أنها خرجت من المعركة – وأنها – دون علم سوريا – تقوم باتفاقيات «لبيع» القضية ، وأن سوريا وحدها فى الميدان تقاتل ، وكشف السادات حقيقة هذه المسرحيات موضحاً أن البعث السورى هو الذى يبدو واضحاً على مسرح المناورات ، إلا أنه بدأ أيضاً يستخدم «يافطة» فلسطين ويستخدم الفلسطينيين فى هذه المسرحيات وأشار السادات إلى بيان فلسطينى يعلن «أن مصر تقايض قطعة من الأرض بقطعة من المبادئ» وقال إن صورة من هذا البيان كاملة كانت لدى مصر قبل إذاعته بخمسة أيام ، وأن السوفييت هم الذين كتبوا هذا البيان ، وأن السادات واجه ياسر عرفات بذلك فى لقائه معه فى الرياض ، وحذره من أن يستخدم الذين يريدون مهاجمة مصر لافتة فلسطين ، مشيراً بذلك إلى الاتحاد السوفييتى .

وفى مناسبة أخرى أكد السادات على إستراتيجية مصر قائلا «إن مايهم الأمة العربية وهو شورى بيننا جميعاً ، ولكن مايخص الوطن المصرى هو ملك لأبناء هذا الوطن ، مادمنا فى ممارستنا لسيادتنا الوطنية لانشترى شيئاً بحقوق «الغير» ولا نقبل شيئاً يعطل المسيرة العربية الشاملة» وركز السادات على النقاط التالية : «إننا لانريد أن نغلق جسوراً مفتوحة ، وإن عقولنا وقلوبنا مفتوحة للحوار ، ولكن الحكم الأخير فيما يخصنا هو إرادتنا وإن موقفنا من المشكلة الفلسطينية لن يتغير بسبب أى استفزاز ، وإننا نفكر فى المصلحة العليا للملايين الثلاثة الذين هم الشعب الفلسطينى ، وإننا سوف نتحمل لممثلى الشعب الفلسطينى بالذات تسرعهم وانخداعهم .. كما أن لهجتنا واحدة سواء مع العرب أو الأمريكيين أو السوفييت» .

وقد جاء رد الفعل الفلسطينى على هذا الخطاب معترفاً بفضل مصر على

القضية الفلسطينية ، وأن عروبة مصر مسألة غير مطروحة للنقاش ، وناشد الفلسطينيون أصحاب الفكر والقلم فى مصر أن يرتفعوا فوق مستوى الإدانة والسباب والتجريح ، كذلك أوضح الرد الفلسطينى على بعض الكتاب المصريين بخصوص بيع شعب فلسطين لأرضه ، أن الجالية اليهودية فى فلسطين لم تكن تملك عام ١٩٤٨ – وبعد طرد شعب فلسطين من وطنه مباشرة – سوى ٦٪ من مجموع أراضى فلسطين ، وأن جزءاً من هذه النسبة الضئيلة حصل عليه اليهود من سلطات الانتداب البريطانية كأراض أميرية .

كذلك عاتب الرد الفلسطينى بعض الصحف المصرية التى رددت نغمة مؤداها «لقد بلغ السيل الزبى ، وهذه هى فرصتنا لننفض أيدينا من العروبة ومشكلة فلسطين» .

وعموماً فإنّ الردّ الفلسطينى جاء معترفاً صراحة أن مصر بحكم وزنها السياسى والعسكرى والبشرى ، «هى التى أعادت للعرب كرامتهم وثقتهم القتالية ، فلا مصر بلا عرب ولا عرب بلا مصر ، وأن هذا هو قدر العرب وعقيدة الشعب الفلسطينى» .

ثم جاء خطاب الرئيس السادات فى افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب فى ١٨ أكتوبر ١٩٧٥ أكثر وضوحاً فى الموقف المصرى ، حيث ركز على التزام مصر الأساسى أمام كل الأمة العربية بتمكين الشعب الفلسطينى من الإمساك بزمام أمره وحرية تقرير مصيره ، وفى هذا الخصوص قال السادات «ليست هناك أرض عربية أقل إعزازاً من أرضنا» ، فالقدس ونابلس ليستا أقل إعزازاً من القنطرة والعريش» ، وأضاف السادات قائلاً «إننا حين فاوضنا على فض الاشتباك الثانى لم نكن نتحدث عن مصر وحدها ، ولكننا كنا نتحدث عن

سوريا وفلسطين ، وحصلنا على تعهدات من الولايات المتحدة الأمريكية بفك ارتباط جديد على الجبهة السورية ، واتخاذ خطوة نحو الاعتراف بحقوق شعب فلسطين » .

وفى مناسبة أخرى قال الرئيس السادات إنه لو ترك السوفييت وحزب البعث الفلسطينيين ، ورفعا وصايتهما عليهم لتمكن الفلسطينيون من الوصول بسرعة إلى القرار المطلوب ، واعتبر الرئيس السادات قضية فلسطين هى قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، وألح على الفلسطينيين بضرورة تكوين حكومة مؤقتة قائلا : « وليتهم استمعوا إلى كلامى منذ ثلاث سنوات كما طلبت منهم حينئذ ، إذن لاعترف العالم أجمع بهم فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٧٣ ، ولكان مسار مشكلة فلسطين غير المسار الذى هى فيه الآن .

ومع ذلك فإنه نتيجة لحرب أكتوبر دخل الفلسطينيون الأمم المتحدة لأول مرة ، وتحولت مشكلة فلسطين من قضية لاجئين إنسانية إلى قضية أرض عربية ، واعتراف العالم كله بالشعب الفلسطينى الشقيق والعريق ، ودخوله الأمم المتحدة .

وطوال السنوات التى تلت حرب أكتوبر ١٩٧٣ استمرت الجهود السياسية والدبلوماسية الإيجابية من جانب مصر إزاء قضية فلسطين ، سواء فى ساحة المنظمة الدولية أو على صعيد الرأى العام العالمى ، وانعكس ذلك على أنماط التصويت فى الأمم المتحدة لجميع القرارات التى تقدمت بها مصر أو ساندتها .

فى عام ١٩٧٤ صدرت قرارات ثلاثة : يدعو الأول فيها منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك فى مداولات الجمعية العامة حول مشكلة فلسطين ، ويدعو القرار الثانى إلى الاعتراف بأن للشعب الفلسطينى الحق فى تقرير مصيره ،

والحق فى الاستقلال والعودة لدياره ، أما القرار الثالث فقد اعتبر أن لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق فى المشاركة كمراقب فى جلسات وأعمال كل المؤتمرات الدولية التى تعقد تحت إشراف الأمم المتحدة .

وفى عام ١٩٧٥ صدرت أيضاً ثلاثة قرارات هامة على صعيد القضية الفلسطينية بفضل الجهود المصرية ، دعا القرار الأول منظمة التحرير الفلسطينية للاشتراك فى جميع الجهود والمؤتمرات الدولية التى تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت إشراف الأمم المتحدة على قدم المساواة مع سائر الأطراف ، ونجح القرار الثانى فى أن يقرر إنشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطينى لحقوقه ، أما القرار الثالث فقد اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى .

وهذه الجهود كلها لاتقاس بما بذلته مصر من أجل الشعب الفلسطينى من جهود على صعيد السياسة الأمريكية وبين أوساط الرأى العام الأمريكى ، ويكفى لإبراز انعكاس ردود فعل هذه الجهود أن نوضح صورة كل من الإسرائيليين والعرب التى سادت لدى الأمريكيين قبل ذلك . فالأمريكيون كانوا ينظرون إلى الإسرائيليين كمهاجرين أصحاب حق يتجمهرون عند تمثال الحرية فى حين كانوا ينظرون إلى العرب «كهنود» كتب عليهم الفناء أو تقرر وضعهم على الرف . وبولغ كثيراً فى المقارنة بين الإسرائيلى المتحضر الديناميكى والعربى الكسول المتخلف ، ويتضح ذلك أيضاً من الصور الكاريكاتورية التى كانت الصحف الأمريكية تنشرها – قبل جهود مصر المضنية من أجل قضية مصر الوطنية .. قضية الشعب الفلسطينى – حين يرى المرء فكرة الأمريكيين عن المواطن العربى «طلعة بهية ولكن صاحبها قذر ، يرتدى ثوباً طويلاً ، ويظهر إما راكباً جملاً وإما مستغرقاً فى سبات عميق تحت شجرة نخيل ، أما الدعاية

العربية – برغم أموال البترول العربية التى أتخمت بها البنوك الأمريكية – فكانت هزيلة منفرة » .

وسادت فى الولايات المتحدة الأمريكية الصورة الآتية للعرب كما عبر عنها أحد الباحثين الغربيين فى يوليو ١٩٦٧ «ليس هناك أفضل من أسطورة داود وجوليات الجبار تشبيهاً بين إسرائيل والعرب فى أرض التوراة » وداود بالطبع هو إسرائيل الصغيرة التى يقل عدد سكانها عن مليونين ونصف مليون نسمة ، والتى برزت إلى حيز الوجود كدولة منذ سنة ١٩٤٨ حين منحتها الأمم المتحدة اعترافها واستقلالها عن الانتداب البريطانى ، وجوليات بالطبع هو العالم العربى بقيادة الرئيس عبد الناصر – آنئذ – والذى يتراوح عدد سكانه بين ثمانين ومائة مليون . ولم يقبل جوليات وجود إسرائيل كدولة ، كما أنه لم يمنحها الحق فى الوجود ، وكانت لعبد الناصر الذى أسقط حكم فاروق الفاسد بعد حرب عام ١٩٤٨ أطماع فى أن يكون رائد القومية العربية ، ولهذا بدأت إذاعات مصر ترسل التهديد تلو التهديد بإبادة إسرائيل ومسحها من خريطة العالم .

كانت هذه وجهة نظر واسعة الانتشار فى الولايات المتحدة حتى بذلت مصر جهوداً مضنية لتحويلها ، أى أن الإدارة العربية كانت تفتقر إلى الكفاءة المصرية ، لقد كان على مصر أن تصل إلى الرأى العام الأمريكى ، أن تقنعه أن هناك فريقاً ثانياً يجب الإنصات إليه ، وأن هناك مأساة إنسانية يجب أن يعرفها الأمريكيون ويدركوا أبعادها . وفى أثناء زيارته للولايات المتحدة الامريكية فى أواخر أكتوبر ١٩٧٥ أكد السادات فى كافة لقاءاته وخطاباته – أن هذه المأساة الإنسانية هى مشكلة الشعب الفلسطينى الذى لم ينل الاعتراف من قبل جميع الأطراف ، والذى عانى لأكثر من ربع قرن دون ذنب اقترفه والذى حرم من

حق تقرير المصير ، والذى يمكن بالرغم من ذلك كله أن يكون قوة من قوى السلام إذا ماوضعت مشكلته فى إطارها الصحيح ، وأعلن السادات أيضاً أنه طلب إلى الولايات المتحدة أن تبادر بإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبار الولايات المتحدة هى العامل الرئيسى فى لعبة الشرق الأوسط ، وأنه لابد من إشراك الفلسطينيين فى محاولة للوصول إلى حل شامل . وانعقد مؤتمر كامب ديفيد فى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ ، وهنا جاء الموقف السوفييتى المعارض تماماً فمن ناحية شكك السوفييت عشية مؤتمر كامب ديفيد فى النتائج التى سيسفر عنها المؤتمر .

وعموماً فإن هذا الموقف السوفييتى يستحق وقفة للتفسير والتعديل : فمنذ عام ١٩٦٧ والمراقبون يؤكدون أن السوفييت قد عرفوا أن مصر ستهزم ، بل إنهم أرادوا لها الهزيمة بالرغم من أن البعض يتساءل : «ولماذا أراد السوفييت هزيمة مصر وهى حليفتهم ؟ – والإجابة بسيطة : فالسوفييت يحاولون الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط منذ مائتى سنة ، ولكنهم عجزوا عن ذلك ، لأنهم لم يقتحموا المنطقة حرباً كما فعل البريطانيون والفرنسيون وأمضى السوفييت كل وقتهم فى التنديد بالاستعمار الأمريكى ولذلك كان عليهم أن يلجئوا إلى سبيل آخر ..

وجاءت اللحظة المناسبة بسبب انشغال الأمريكيين فى فيتنام وكان السوفييت يرسمون خطتهم فى أن حرب ١٩٦٧ ستعزل أى تعاون أو مساعدة من الولايات المتحدة ، وعندما يتعرض العرب للهزيمة فإنهم سوف يضطرون إلى البحث عمن يساعدهم ، وهو ماحدث تماما عقب ١٩٦٧ حيث ارتمى العرب تماماً فى أحضان السوفييت الذين نجحوا هذه المرة فى الحصول على مواطئ قدم

لهم فى البحر المتوسط ، فحتى قبل حرب ١٩٦٧ بوقت قليل كان من النادر أن يشاهد المرء سفينة حربية فى البحر المتوسط ، أما فى الفترة اللاحقة للحرب فقد أصبح لهم ما يتراوح بين ٤٠ سفينة و ٥٠ سفينة فى الإسكندرية وحدها ، فضلاً عن استيلائهم على القاعدة البحرية فى الجزائر.

على أن الأمر يقتضى منا أن نكرر ما سبقت الإشارة إليه من أن الاتحاد السوفييتى قد ظل معزولاً عن المحاولات التى بذلت من أجل إحلال السلام بين العرب وإسرائيل ، أو بالأحرى فإن السوفييت هم الذين عزلوا أنفسهم ، ففى الأمم المتحدة كان الرفض دائماً حليف مشروعات القرارات التى تقدم بها السوفييت أو ساندوها ، واستبعد السوفييت من لجان الهدنة ومن لجنة التوفيق الدولية ولم تقبل منهم المساهمة لافى هيئة المراقبين ولا فى قوة الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وليس للسوفييت نصيب فى وكالة غوث اللاجئين ، ولم يشتركوا اشتراكاً مباشراً فى اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل ، وسوريا وإسرائيل ، كما اتخذوا موقف المعارضة لانفراد الولايات المتحدة بتسوية الصراع بين العرب وإسرائيل حاليًّا . ولما كانت الأوضاع على ما ذكرنا كان من غير المحتمل أن يقبل الاتحاد السوفييتى فى أية ضمانات مستقبلية بين العرب وإسرائيل .

وليس من المؤكد على كل حال أن يغير السوفييت موقفهم هذا حتى بعد أن يعترف لهم به سواء فى الهيئات السياسية أو الفنية المعنية بمشكلة فلسطين ، ولم يتبوأ السوفييت المكانة التى من حقهم منطقيًّا ، بالرغم من أن قضية فلسطين تتعذر تسويتها من غير تدخل من جانب السوفيت أو ضد إرادتهم .

وليس بالضرورة أن تكون الآراء التى ترى فى الكتلة الشرقية والاتحاد السوفييتى فى هذه المرحلة الحليف الطبيعى والقادر على المساندة .. ليست هذه الآراء بالضرورة آراء صائبة ، حيث إن أصحاب هذه الآراء يناقضون أنفسهم بأنفسهم عندما يعترفون بأن منطقة الشرق الأوسط هى منطقة بالغة الأهمية لذاتها ، ولموقعها الخطير بثرواتها المادية وبترولها ، وموقعها على طول جانبى وشرق البحر المتوسط ، والمنطقة – وهذا هو الأهم – هى المنفذ المهم للاتحاد السوفييتى – فى مواجهة أوربا الجنوبية ، وفى المقدمة من القارة الأفريقية ، وعلى مداخلها بكل الأهمية المتصورة للقارة الأفريقية – لقربها الشديد من الاتحاد السوفييتى – بتوسطها فى العالم القديم وبمنافذها المتعددة والمتنوعة ، أى أن المهم هو مصلحة السوفييت أولاً ، ولذا جاء تقارب السوفييت مع دولة مثل ليبيا كأنه ينبع من مجرد سياسات توازن القوى ، كما جاء استقطاب السوفييت للنظم الحاكمة فى دول عربية أخرى مثل سوريا ،وتوجيههم لفريق من الفلسطينيين وتحريضهم السافر على عدم تأييد اتفاقية السلام – جاء ذلك بمثابة تحذير للولايات المتحدة بعد انفرادها بعملية صنع السلام فى المنطقة .

وقد تذرع السوفييت بمبررات أن إبرام الاتفاقية يعنى أن مصر اتفقت بمفردها دون العرب . وأن الاستقلال الذاتى للفلسطينيين وتقرير مصيرهم الوارد فى الاتفاق ليس سوى كلام .

لكن الحقيقة خلاف ذلك حيث أراد السوفييت التعتيم على جهود المفاوض المصرى فى الاتفاقية الثانية فقد أصرت مصر على مدى ستة شهور على رفض توقيع الاتفاقية الأولى إلا إذا وجدت إلى جانبها الاتفاقية الثانية ، وهى مكملة للأولى ومرتبطة بها تماماً ، فالاتفاقية الأولى خاصة بالانسحاب من سيناء ،

والاتفاقية الثانية خاصة بمستقبل الضفة وغزة ، ومحتويات الاتفاقية الثانية هى إطار عملى عربى مشترك من أجل تحرير فلسطين وفق جدول زمنى .

ومصر خطها السياسى الثابت ظل كما هو قائماً على مساعدة الجانب الفلسطينى فى قيام كيان له ثم يبدأ هو المفاوضات مع استمرار مصر فى قيامها بالدور الإيجابى فى المفاوضات بين الحكومة الفلسطينية وإسرائيل ، والالتزامات العربية لمصر لها الأولية على الالتزامات المترتبة على هذه الاتفاقية ، وأنه لأول مرة منذ ١٩٦٧ تسجل الاتفاقية الانسحاب من جميع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وإزالة جميع المستوطنات ، وهذا مبدأ أساسى وصريح ، ليس فقط بالنسبة لمصر وسيناء إنما أيضاً للدول العربية الأخرى التى تقبل التفاوض مع إسرائيل ، والقرار ٢٤٢ يعنى الانسحاب من جميع الأراضى التى تم احتلالها ، وأن مصر جزء من الأمة العربية والالتزامات الموجودة بالاتفاقية تعزز عروبة مصر ، وأن القدس جزء لايتجزأ من الضفة الغربية ، والقرار واضح فى الانسحاب من جميع الأراضى التى تم احتلالها ووفقاً لذلك يسرى الانسحاب على القدس العربية .

وبخصوص ما أثير حول كيفية تفاوض مصر باسم الفلسطينيين فإن مصر تستعمل مايسمى « بالاشتراك فى مصلحة الغير » بمعنى أن مصر ستتفاوض وتحاول أن تقترح للشعب الفلسطينى إطاراً للحكم الذاتى وله بعد ذلك أن يوافق أو لا يوافق .

وهكذا نجد أن النصوص صريحة فيما يتعلق بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره ، وأن الجانب المصرى سجل بطريقة واضحة ضرورة إقامة دولة فلسطينية ولكن مصر ترى أن ذلك سوف يتحقق خطوة خطوة .

وفى خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٧٥/١٠/٢٩ كان السادات قد أعلن أن مصر لم تفقد حماسها للسلام وإيمانها به لأنه هدف إستراتيجى ، وقد كان الهدف من حرب أكتوبر هو فتح الطريق للسلام من جديد ، ولكى يعرف العالم أننا لن نخضع للاحتلال ، وأننا مصممون على حقوق شعب فلسطين .

ومن فوق منبر الكونجرس الأمريكى خاطب السادات فى ١٩٧٥/١١/٥ الرأى العام الأمريكى كله داعياً إلى ضرورة أن تبدأ الولايات المتحدة حواراً مع الفلسطينيين ، ذلك أن أمريكا برفضها الحوار مع الفلسطينيين حتى الآن تخرج على إجماع العالم كله الذى أدرك أن مشكلة فلسطين هى الجوهر الأساسى فى صراع الشرق الأوسط ، وبوضوح قاطع قال السادات لأعضاء مجلس الشيوخ والنواب فى جلسة مشتركة إن الثورة الفلسطينية هى فى النهاية تعبير عن إرادة شعب يتطلع إلى حق تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ، وحث السادات أعضاء الكونجرس الأمريكى والحكومة الأمريكية والشعب الأمريكى على عدم عداء الثورة الفلسطينية قائلاً : إنه ليس هناك من سبب منطقى لمعاملة الثورة الفلسطينية على هذا النحو . وأكد على أن الثورة الفلسطينية هى فى النهاية التعبير الحقيقى لإرادة شعب يريد كيانه الوطنى المستقل ، ويريد حق تقرير مصيره ، وأن الولايات المتحدة بإهمالها وتحديها لمشاعر الشعب الفلسطينى إنما تدعو لاستمرار التطرف والعنف على حين أن العالم كله يدرك أهمية الاستقرار والهدوء فى منطقة الشرق الأوسط ، وفى ختام حديثه عن قضية فلسطين قال الرئيس السادات : «إننى أهيب بكم بكل ما أملك من قوة أن تعطوا الشعب الفلسطينى مساندتكم» .

وقد رحبت منظمة التحرير الفلسطينية بالجهود المصرية والقرارات المصرية فى الأمم المتحدة ، والتى حازت موافقتها ووصفتها المنظمة بأنها قرارات تاريخية ، وخاصة القرارات الخاصة بإدانة الصهيونية بصفتها شكلاً من أشكال العنصرية لأنه أول قرار فى تاريخ المنظمة الدولية يدين سياسة إسرائيل ، وقد جاء رد فعل الرأى العام الإسرائيلى عنيفاً على هذا القرار ، ففى الأمم المتحدة مزق حاييم هيرتزوج – فى ثورة من الغضب – الوثيقة التى تحوى مشروع القرار قائلاً :

«إنه بالنسبة لإسرائيل ليس سوى قطعة من الورق ، وسنعامله على هذا الأساس » وفى إسرائيل أعلن الكنيست موافقته خلال جلسة حضرها إسحق رابين رئيس الوزراء آنئذ – على مشروع يدعو الحكومة إلى تجاهل قرارات الأمم المتحدة ، كذلك أعربت الصحف الإسرائيلية عن استنكارها للقرار وطالبت صحيفة معاريف بإنشاء منظمة دولية جديدة وقالت صحيفة «عالهمشمار» إن وجود إسرائيل يتعرض للهجمات وطالبت الصحيفة بتعبئة كل قوى الشعب اليهودى .

وفى نطاق الضجة البالغة العنف التى أثارتها إسرائيل شهدت مدن القدس وتل أبيب وحيفا وناتانيا موجة من المظاهرات طوال النصف الثانى من شهر نوفمبر ١٩٧٥ وانتشرت حمى إطلاق أسماء صهيونية على الشوارع والطرق التى كانت تسمى بأسماء عربية واقترحت جولدا مائير أن يحمل كل يهودى مدالية مكتوباً عليها «أنا صهيونى » أما المفكرون الإسرائيليون فقد تركزت دعواهم فى دفع هذا الاتهام على محور جوهرى تفرعت منه كافة الحجج : من أمثال أن الصهيونية ما هى إلا حركة البعث القومى اليهودى أو حركة التحرير القومى اليهودى ، ولذلك

فهى ليست عنصرية ، ولايمكن بسبب طبيعتها أن تكون عنصرية ، وزعم القادة الإسرائيليون أن إدانة الصهيونية على هذا الوجه يشكل هجوماً على الشعب اليهودى بأسره ويهدف إلى تجريد دولة إسرائيل من الشرعية حتى أقطاب الحزب الشيوعى الإسرائيلى أمثال ماير فلنر ، تمار جوجانسيكى ، وولف إيرلخ أخذوا يدلون بحججهم لنفى هذه المزاعم ، وتتلخص رؤيتهم فى الفصل القاطع بين الصهيونية كأيديولوجية وممارسة وبين الشعب اليهودى فى إسرائيل هذا الشعب الذى تحول إلى شعب إسرائيلى محدد المعالم يتميز عن سائر الطوائف اليهودية أى أن الحزب الشيوعى الإسرائيلى لا يختلف إستراتيجيا حول أيديولوجية الشعب اليهودى فى إسرائيل وإن كان يختلف تكتيكيًّا – أى فى الأسلوب – عن منهج الحكومات الإسرائيلية .

وعموماً فإنه نتيجة للتحرك المصرى المدرك لأبعاد السياسة الدولية – تغير موقف الولايات المتحدة تجاه الفلسطينيين ، التى جاء رد فعلها على لسان هارولد سوندرز وكيل الخارجية الأمريكية فى بيان رسمى قائلا : إنه يجب سماع الصوت الفلسطينى وبدونه تستحيل التسوية الشاملة ، وإن المشكلة الفلسطينية هى جوهر مشكلة الشرق الأوسط فهناك ثلاثة ملايين فلسطينى يريدون تحديد مستقبلهم السياسى وتناول سوندرز مختلف وجهات النظر التى ترددت حول الأهداف المشروعة للفلسطينيين وقد جاء رد الفعل الإسرائيلى عنيفاً تجاه هذا البيان الرسمى الأمريكى الذى أطلق عليه فيما بعد (ورقة تحديد موقف أمريكا) ففى إسرائيل قال إسحاق رابين : «إن إسرائيل تعلن رفضها للوثيقة الأمريكية » وزعم رابين أن هذه الوثيقة تتضمن تزييفا وتمزيقاً وتشويهاً وسوء عرض وعرضاً غير موضوعى » .

وعلى الجانب المصرى استمرت مصر فى جهودها من أجل قضية الشعب الفلسطينى ، وكان أبرز ردود فعل التحرك السياسى المصرى آنئذ هو زيارة حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية وممدوح سالم رئيس الوزراء آنئذ لثلاث عشرة دولة عربية وأوضح المسئولان المصريان للملوك ورؤساء الدول العربية أن جهود الرئيس السادات فى الولايات المتحدة كانت من أجل قضية فلسطين وحقوق الشعب الفلسطينى !

ومن ردود الفعل الإسرائيلية والعربية والأمريكية تجاه أحداث قضية فلسطين التى طوتها أعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . والتى كانت هذه الأخيرة بمثابة سنة فلسطين ، كما كان السادات يتوقع هذا حيث التسلسل الطبيعى يقتضى الدخول خلال عام ١٩٧٦ فى التسوية النهائية بالاشتراك مع الفلسطينيين .

لكن السوفييت وحزب البعث السورى قد صمموا على فرض وصايتهم على الفلسطينيين الذين لم يتخذوا أى قرار من جانبهم فى حين استطاعت الإدارة المصرية أن تنتقل من حالة الحرب التى لم تتوقف إلى مرحلة السلام بعد جهد دبلوماسى خارق قد يبدو لهذا الجيل أن هذه الفترة التى استغرقت ٦ سنوات كأنها دهر بينما ستبدو للأجيال القادمة إذا ماتمتعت بسلام حقيقى كأنها حلم ليلة صيف . هذه الفترة بدأت بعبور جنود مصر قناتهم فى أكتوبر ١٩٧٣ وكسر حالة الجمود وتحرير سيناء ثم جهود مصر السياسية فى الأعوام الثلاثة اللاحقة ثم زيارة السادات التاريخية للقدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ بعد أن تم تحقيق الفصل الأول والثانى بين القوات ، وتعثر فرص انعقاد مؤتمر جنيف فى سبتمبر ١٩٧٧ ، تم التوقيع على اتفاقيتى كامب ديفيد الذى يمثل من وجهة نظرها حلا للمشكلة الفلسطينية ولكنه مقدمة لا بأس بها لتثبيت وتأكيد الذاتية الفلسطينية داخل

محيط من الشك والقلق والريبة من جانب شعب وحكومة إسرائيل . والواقع أن ماتوصل إليه المفاوض المصرى يعتبر إنجازاً جوهرياً فى مجال انتزاع الاعتراف الإسرائيلى والأمريكى بحقوق الشعب الفلسطينى .

وبالرغم من هذه الحقائق الواضحة وضوح الشمس فى الاتفاقية الثانية فقد استمر الدعم السوفييتى للدول العربية الرافضة للجهود المصرية للسلام ، فضلاً عن بعض القادة العرب الذين لايزالون يغرقون المشكلة الفلسطينية فى خرافات تشيع فيها جوًّا معتماً ، وتجد أغلبية متضائلة من الحكام العرب المخطئين يغترون بها ، ومن ثم كان التسليم بالواقع أمراً ضروريًّا بعد أن أدت مصر دورها كاملاً وتجاه الشعب الفلسطينى الشقيق والعريق تجاه الأمة العربية .

وقد حاولت جهدى فى هذه الدراسة أن أصف النواحى المختلفة لقضية فلسطين من وجهة نظر السوفييت ، ودور مصر إزاء هذه القضية الفذة قضية القرن العشرين ، والنتيجة التى خرجت بها من هذا البحث هى أنه لافائدة الآن من التساؤل عمن هو المعتدى ومن هو المعتدى عليه ، ومن هو الجانى ومن هو المجنى عليه فالجميع جناة بمن فيهم اليهود والبريطانيون والأمريكيون والسوفييت، ولايمكن لأى طرف من هذه الأطراف الخروج من هذه القضية بريئاً أو حتى مرفوع الرأس ، كما أنه لافائدة من التساؤل عمن ظلم .

وبالنسبة لعلاقة مصر بالقضية الفلسطينية فقد قامت مصر بدراسة الحلول التى يمكن التنبؤ العلمى بها حيث لاينبغى ضياع هذه الفرصة المواتية والمدروسة لتخفيف العبء عن الشعب الفلسطينى الشقيق ، والذى قاسى طويلاً من نتيجة المزايدات والمتاجرات بين الدول العربية ، وأنه قد آن الأوان لتعويض الفلسطينيين عما لحقهم من أضرار ، وذلك فى إطار أوضاع جديدة فى المنطقة

أهمها أن اتفاقيتى السلام الحاليتين سوف تنزعان – يقينا – الصفة الصهيونية عن إسرائيل وهذا الحل الذى وصلت إليه مصر إنما هو حل فى إطار سياسة المرحلية التصاعدية وليست المرحلية المغلقة ، والتى ترى أن الحصول على نصف الكعكة أفضل من خسارتها ، وطبقاً للمرحلية التصاعدية المرغوبة لدى أوساط الرأى العام الفلسطينى يصبح من الضرورى أن تراجع منظمة التحرير الفلسطينية نفسها فيما يتعلق برفضها القرار ٢٤٢ جملة وتفصيلاً .

وبالنسبة للقادة العرب المتطرفين والصامتين منهم على السواء فإن عليهم أن يكيفوا أعمالهم مع أقوالهم ، وأن يدركوا أنه قد مضى الزمن الذى يعيشون فيه فى عالم من العاطفة ، وإخفاء الشعور بالعجز والإخفاق والانقسام عن طريق خطابات عنيفة ، تنطلق كلماتها إلى الهواء ليست كالزئبق فحسب بل إن هذه المقولات وطنطنة أجهزة الإعلام العربية التى سادت فى الماضى مثل إلقاء إسرائيل فى البحر ومحوها من خريطة العالم – هذه الكلمات كانت الفخ الذى اصطادهم ، فأدى إلى نحرهم ، وأن البديل الحالى لخطاباتهم النارية هو التأمل العميق ، وإلا فإنه إذا استمر القادة العرب المتطرفون على نهجهم فى الانقياد الأعمى للسوفييت فسوف يقتربون من وقت يمزقون فيه أنفسهم . . ولنا فى الثلاثين عاماً الماضية عبرة .

وبالنسبة للسوفييت ؟ ماهو مغزى تحريضهم للمتطرفين من الحكام العرب بعدم تأييد الموقف المصرى فى جهوده المضنية من أجل أن يسود السلام المنطقة ؟ وهل هم حريصون حقا على حقوق شعب فلسطين ؟ وإذا كانوا حريصين على حقوق الشعب الفلسطينى فلماذا يسمحون بهجرة هذه الأعداد الضخمة من اليهود الموجودين داخل أراضيهم إلى إسرائيل أو أن السوفييت من السذاجة

بحيث يعتقدون أن إسرائيل لن تظل محتفظة بروابط الانفتاح على الغرب وسوف تنجذب فى فلكهم ؟

وفى النهاية تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن التنبؤ الدقيق بما سوف يتخذه السوفييت من إجراءات . وقد أثبتت هذه الدراسة عدة نتائج لعل أهمها عدم رغبة السوفييت فى تحقيق التسوية السلمية فى الوقت الحالى لأن ذلك يساعد على تصاعد التيار المتطرف فى السياسة العربية وبالتالى تحسن الموقف السوفيتى داخل البلاد العربية كذلك فإن السوفييت ينظرون إلى المقاومة الفلسطينية بحذر فضلا عن أن عدم تحقيق التسوية يعنى تصاعد النقد العربى للولايات المتحدة وهو أمر يفضله الاتحاد السوفييتى ويستفيد منه أيضا فإن عدم تحقيق التسوية يفسح المجال لتدعيم النفوذ السوفييتى فى المنطقة وفك عرى العلاقة بين الدول العربية المحافظة والولايات المتحدة وأخيرا كان السوفييت حريصون على البناء فى منطقة الصراع العربى الإسرائيلى حيث لهم مصالحهم الإستراتيجية التى يرون تأمينها فقرب منطقة الشرق الأوسط من الأراضى السوفييتية يعنى أن السوفييت مهتمون بأية تغييرات تجرى فى المنطقة لأنها تنعكس على أمنهم .